



قواعد التفسير عند السيد الخامنئي (دام ظله) دراسة تحليلية

أ.م.د محمد كاظم رحمان ستايش

جامعة قم / كلية الالهيات والمعارف الإسلامية

م.م حوراء حسن راضي الساري

جامعة قم / كلية الالهيات والمعارف الإسلامية

Rules of Interpretation according to Sayyid Khamenei (may his shadow endure): An Analytical Study

Assistant Lecturer Hawraa Hassan Radhi Al-Sari

Qom University / Faculty of Theology and Islamic Studies

njcjvfghas@gmail.com

Prof. Dr. Muhammad Kazem Rahman Staish

Qom University / Faculty of Theology and Islamic Studies

kr.setayesh@gmail.com

الملخص:

إن العلاقة بين قواعد التفسير وعملية تفسير القرآن علاقة بنوية منهجية، وهي تشبه العلاقة القائمة بين علم المنطق وعمليات التفكير والاستدلال، وكذلك العلاقة بين أصول الفقه والفقه التطبيقي. فكما يُعد المنطق أدلة وقائية تصنون الاستدلال العقلي من الزلل، ويُعدّ أصول الفقه إطاراً منهجياً يحدّ من أخطاء الفقيه في استبطاط الأحكام الشرعية، كذلك تؤدي قواعد التفسير الدور نفسه في حماية الإدراك القرآني من الانحراف وسوء التأويل. ورغم أنّ كثيراً من هذه القواعد يتمتع بطابع ارتکازی وبديهي في الذهن العلمي، إلا أنّ ذلك لا يُسقط ضرورة تقييدها وضبطها وبيان حدودها، فعدم استقصائها استقصاء شاملأ، أو تركها دون تدوين وتحديد دقيق، قد يؤدي إلى غفلة المفسّر عن بعضها أثناء التعاطي مع النص القرآني، وهذا الأمر يفتح المجال لوقوع الخطأ في فهم الآيات واستبطاط مقصادها. ومن هنا تتأكد ضرورة تقيين قواعد التفسير بوصفها شرطاً أساسياً لسلامة المنهج ودقة النتائج. وهذا البحث يحاول الكشف عن أهم القواعد الحاكمة على تفسير السيد علي الحسيني الخامنئي (دام ظله).

الكلمات المفتاحية: القواعد، المنهج، التفسير، الخامنئي.

Abstract:

The relationship between the rules of interpretation and the process of interpreting the Qur'an is a structural and methodological one, like the relationship between logic and the processes of reasoning and inference, as well as the relationship between the principles of jurisprudence and applied jurisprudence. Just as logic serves as a safeguard against errors in rational reasoning, and the principles of jurisprudence provide a methodological framework that limits the jurist's mistakes in deriving legal rulings, so too do the rules of interpretation play the same role in protecting Qur'anic understanding from distortion and misinterpretation. Although many of these rules are considered fundamental and self-evident in the scientific mind, this does not negate the necessity of codifying, defining, and clarifying their boundaries. Failure to thoroughly investigate them, or to record and precisely define them, may lead to the interpreter overlooking some of them when dealing with the Quranic text. This opens the door to errors in understanding the verses and deducing their intended meanings. Hence, the necessity of codifying the rules of interpretation is confirmed as a fundamental condition for the soundness of the methodology and the accuracy of the results. This research attempts to uncover the most important rules governing the interpretation of Sayyid Ali al-Husseini al-Khamenei (may his shadow last). **Keywords:** rules, methodology, interpretation, Khamenei.

•تمهيد: مقاربة في مفهوم القواعد: علم تفسير القرآن يرتكز على مجموعة متكاملة من الأصول والقواعد والطرق والأساليب، وله علاقة وثيقة بالعلوم المساعدة مثل علوم القرآن^١. وتُعد قواعد التفسير من أحد أهم الفروع الأساسية لعلوم القرآن، لأنها تحدد الإطار المنهجي والضوابط الازمة لفهم المعاني واستخراج الدلالات واستبطاط الأحكام من النص القرآني. والانتباه إلى هذه القواعد يجعل المفسر ملتزماً بالمنطق الصحيح في التفسير، ويجعله يتتجنب الانحراف عن الفهم السوي للنص، ويعتبر بمثابة ضمان لاستيعابه الدقيق لمقاصد الله تعالى وبيانها بطريقة سلية. وحينما يواجه المفسر خيارات متعددة في استبطاط المعنى أو مواقف غامضة، تأتي هذه القواعد لتقدم له أدواتٍ منهجية لاختيار التفسير الصحيح أو الأرجح في الحد الأدنى، كما في حالة العبارات التي تحمل معنى حقيقياً وآخر مجازياً، فإنه إذا غابت القراءن على المعنى المجازي، فبطبيعة الحال تطبق قاعدة (أصلة الحقيقة). وتشتمل قواعد التفسير على كمٍ واسعٍ من الضوابط، كثيرٌ منها يتداخل مع علوم أخرى كأصول الفقه، والبلاغة، وعلوم المعاني والبيان، والمنطق، واللغة، بينما يختص البعض الآخر بالتفسير ويُستخدم بشكل أساسي في سياق الدراسات القرآنية. توضح الدلالة اللغوية لكلمة (القواعد) أنها تشير إلى معنى الأساس المتبني الذي يبني عليه الشيء، كقواعد البيت أي: أساسه^٢، حيث تظهر القواعد كأساسٍ للبنية يرتكز عليها البيت بكامله، فاختلال هذا الأساس يؤدي إلى انهيار البناء. وكذلك الأمر في قواعد الهودج وهن خشبات أربع مقاطعة في أسفله^٣، إذ تشكّل هذه الخشبات الهيكل الحامل الذي يمنح الهودج توازنه واستقراره، ويتيح استخدامه بأمان وفاعلية. وبناءً عليه، فقواعد التفسير ليست عناصر ثانوية أو قابلة للإهمال، بل هي مركبات أساسية يبني عليها الفهم القرآني الصحيح، ويفسّر بها جودة التفسير وسلامته من الخل والانحراف. ويمكننا تقسيم تلك القواعد حسب طبيعتها؛ فمنها ما يتعلق بلغة النص القرآني نفسه، ومنها ما يتعلق بطبيعة القاعدة نفسها.

المطلب الأول : القواعد اللغوية :

- **السياق النصي ودوره المنهجي في توجيه الدلالة التفسيرية:** المقصود من السياق هو المسار العام الذي تنتظم في إطاره الجملة الواحدة أو مجموعة الجمل، بحيث تتحدد عن طريقه دلالة مخصوصة لا تفهم إلا بالنظر إلى هذا النسق الكلي. فالاتجاه العام للجملة يسّع الألفاظ المستخدمة بحملة دلالية معينة، أضف إلى ذلك أن البناء الكلي للنص يضفي على كل جملة داخله بعداً مفهوماً خاصاً. ومن هنا، لا يصح تفسير أي لفظ بمعزل عن الجملة التي يرد فيها، ولا يجوز فهم الجملة مستقلة عن السياق العام للنص الذي تنطوي تحته؛ لأن المعنى المختار لأي لفظ لا بد أن يكون منسقاً مع سائر عناصر الجملة ومتلائماً مع بنيتها الدلالية. عند مناقشة تفسير سيد قطب لقوله تعالى: «وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكِينَ بِبَأْلٍ هَارُوتَ وَمَأْرُوتَ»^٤ حيث يفهم من الآية أن الشياطين هم الذين كفروا، لأنهم كانوا يعلمون الناس السحر، كما يعلمونهم ما أُنزل على الملائكة هاروت وماروت في بابل. وبناءً على هذا الفهم، يُذكر الافتراض القائل بأن السحر قد نزل ابتداءً من عند الله تعالى على هذين الملائكة. يعلق الإمام الخامنئي على ذلك بالآتي: "غير أن هذا الاستنتاج لا يستقيم إلا إذا اعتُبرت "ما" في قوله تعالى: «وما أُنْزِلَ» أداة نفي، فيكون المعنى: ولم يُنزل على الملائكة.... وقد أيد بعض المفسرين هذا الاتجاه. إلا أن الأقرب إلى السياق العام للآلية وإلى نغمتها الخطابية هو اعتبار "ما" اسمًا موصولاً لا أداة نفي، وهو الرأي الذي ذهب إليه جمهور المفسرين. وعلى هذا الأساس، يستقيم معنى الآية مع ما ورد في النص، ويظهر أن الفقرة التي أوردتها المؤلف لتوضيح الآية لا تتسمج مع السياق القرآني، ومن ثم تكون بعيدة عن الدقة المنهجية في التفسير".^٥

- **الوحدة الموضوعية والترابط بين النصوص القرآنية شبه آية الله الخوئي (قده)** هذا الترابط بالآلية المنتظمة على خط متين، بمعنى أن كل جزء من النص يتكامل مع الآخر ضمن نسق متكامل من المعاني والدلالات^٦. وعلى هذا، فإن الالتفات إلى وحدة النصوص وارتباط أقسامها المختلفة يعتبر أمراً جوهرياً لفهم السليم، والتفسير الدقيق، والترجمة الموثوقة. بينما إهمال هذا الترابط قد يؤدي إلى سوء الفهم أو الانحراف عن المعنى الأصلي للنص القرآني. ومن أمثلة ذلك في تفسير السيد الخامنئي: "ماذا يعني قوله تعالى: "لا إله إلا هو؟ هل يعني أنه ليس هناك آلية في الدنيا؟ الواقع أن هناك آلاف المعابد والآلهة، فقد كانت معلقة في الكعبة وحدها ثلاثة وستون صنماً، وكانت هناك أيضاً العديد من التماثيل والكائنات التي عبدها الناس في أنحاء العالم، فكيف يُقال حينئذ إنه لا إله؟ المراد بـ "لا إله إلا هو" هو أنه لا يوجد إله حقيقي إلا الله، بمعنى: لا إله شرعي، ولا إله حق، ولا من يستحق العبادة والولاء الإلهي سوى الله وحده. أي أن من عبد غير الله أو أقر بالمعبودية لشخص آخر فقد ارتكب معصية وخالف الحق العملي، لأن لا أحد سوى الله يستحق أن يُعبد ويُعرف له بالربوبية والألوهية. ومن الآيات الأخرى في هذا السياق، ما ورد

في سورة مريم، الآية ٨٨ وما بعدها: "اتخذ الرحمن ولداً" حيث ادعى المشركون أن الله الرحيم اختار لنفسه ولداً. وقد عبر الكفار عن هذا الادعاء بطرق مختلفة: المسيحيون بصيغة معينة، اليهود بصيغة أخرى، مشركو قريش ومشركو العرب في الجزيرة العربية بصيغتهم الخاصة، ومشركو بقية المناطق بصيغ مختلفة، حسب اختلاف البيئات والثقافات".^٧

- **التأسيس أولى من التأكيد** هذه قاعدة تفسيرية تقرر أنّ اللفظ القرآني إذا دار بين كونه توكيداً لما سبقه أو حاملاً لمعنى جديد مستقل، فإنّ الأصل حمله على الإلادة الدلالية الجديدة؛ إذ إن افتراض التوكيد من دون ضرورة قرينة يُعد خروجاً عن منهج الدقة في فهم النص القرآني. وانطلاقاً من هذا المبدأ، يولي السيد الخامنئي عناية خاصة بتحليل مفردات الآية، فيتوقف عند علل اختيار الألفاظ، وينفي عن البيان الإلهي شبهة التكرار، ويكشف عن شبكة الترابط الدلالي بين الكلمات. ويتجلّى هذا المنهج بوضوح في اعتماده قاعدة "التأسيس أولى من التأكيد" حيث يتجنّب تفسير التعبير المتقاربة في اللفظ على أنها مجرد إعادة أو توكيدي، بل يعمل - في كثير من الموارد - على إبراز الفروق المعنوية الدقيقة بينها، حتى وإن استلزم ذلك مراجعة بعض الآراء التفسيرية المشهورة. يقول السيد الخامنئي في تفسير قوله تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسِيبُهُمْ وَلَعْنَهُمْ غَذَابٌ مُّقِيمٌ»^٨: المنافقون، في أحكام العقول البسيطة، يحسبون من أهل الدين، وإن كانوا في باطنهم كافرين. وهم يجدون رضاهما في إظهار التدين والتظاهر بالإيمان، غير أنّ الآية تريد أن توكل: لا، لا تتسموا أن الكافر والمنافق عند الله في مرتبة واحدة، ولا فرق ولا مسافة بينهما في هذا المسار. وعلى عباد الله المؤمنين أن يحكموا على المنافقين بهذا المنظار نفسه، وأن يجتنبوا تبرير سلوكياتهم، وألا يفضلوهم على الكافرين بسبب حسن المظهر الذي يعرضونه، وألا يقولوا: إن المنافق - على الأقل - له ظاهر حسن، بينما الكافر لا باطن له ولا ظاهر. فما دام المنافق، في ميزان الله، لا قيمة له، وهو في صفة الكافر نفسه، فعلى المؤمنين أيضًا أن ينظروا إليه بهذه الرؤية.^٩. ويتضح تطبيق السيد الخامنئي لقاعدة "التأسيس أولى من التأكيد" في هذا التفسير من خلال طريقة في فهم الجمع بين المنافقين والكافرين في سياق واحد داخل الآية. فبدل أن يفهم ذكر المنافقين بعد الكافرين على أنه مجرد تكرار أو تأكيد لحكم سبق تقريره في حق الكفر، يتعامل معه بوصفه إلادةً لمعنى جديد مقصود ذاته.

- **أصالة عدم التقدير** قد يرد في النص الشرعي كلام منسوب إلى الشارع، غير أن دلالته الظاهرة تبدو غير مكتملة أو غير معقوله ذاتها. في مثل هذه الحالة، يُطرح احتمال تفسيريٍّ مفاده أن تمام المعنى متوقف على افتراض حذفٍ في الكلام، بحيث يُقدّر لفظٌ لم يُذكر صراحةً، لكنه لازم لاستقامة الدلالة. وهذا الأسلوب يسمى بالتقدير، وهو افتراض وجود عنصر لغوی محذوف يفرضه السياق أو الضرورة الدلالية. ومن الشواهد المعروفة على ذلك قوله تعالى: «وَاسْأَلُ الْفَرِيَةَ» إذ إن توجيهه السؤال إلى المكان ذاته غير معقول، فيفهم عرفاً أن المقصود هم أهل القرية، فيقدّر لفظ "أهل". وكذلك الحال في قوله: «حُرِمتْ عَلَيْكُمْ أَمَهَانُكُمْ» حيث لا يراد تحريم الذات، بل تحريم الارتباط الزوجي، فيقدّر لفظ "النكاح". غير أن هذا المسلك لا يُصار إليه ابتداءً، إذ تحكمه قاعدة أصولية معروفة هي أصل عدم التقدير، ومفادها أن كلام المتكلّم يُحمل على تمامه وظاهره ما لم يقم دليل على النقص أو الحذف. وعليه، فإذا دار الأمر بين الالتزام بظاهر الكلام أو افتراض تقدير زائد، وكان هناك شك في لزوم هذا التقدير، فالأسأل هو تركه وعدم البناء عليه. أما موارد التقدير المقبولة، فهي التي يقطع فيها بعدم إمكان فهم الكلام على ظاهره، بحيث لا يستقيم المعنى إلا بافتراض المحذوف. وبهذا يتبيّن أن أصل عدم التقدير يجري في موارد الشك، لا في الموارد التي يفرض فيها السياق أو العقل ضرورة التقدير. ويشير السيد الخامنئي إلى ذلك في تفسيره لقوله تعالى: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمَنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُعَيِّنُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطْبِعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيِّرَحُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»^{١٠} بقوله: "انتقد المفسرون من أضاف عبارة "في الآخرة" أو "في الجنة" على عبارة "سيرحهم الله" وقالوا: عندما ننظر إلى سياق الآية نلاحظ أن هذا في الحقيقة إضافة إلى النص القرآني نفسه. فإذا أردنا احترام ظهور كلام الله تعالى، وكان اللفظ خالياً من هذا القيد، فلا يجوز لنا أن نُلصق به شيئاً من عند أنفسنا، ولا أن نُضيف إليه بحسب آنفنا أو اجتهاداتنا الشخصية".^{١١}.

- **مراجعة قواعد اللغة والبلاغة في التفسير القرآني** يُعد الاعتناء بالبنية الألبية واللغوية لألفاظ القرآن الكريم من المرتكزات الأساسية في المنهج التفسيري عند غالبية المفسرين، إذ ينطلقون في مقاربة النص القرآني من وعي عميقٍ بخصوصية اللغة التي نزل بها، وما تتطوّر عليه مفرداته من دلالات دقيقة لا يستبين معناها على وجهها الصحيح إلا عبر أدوات علمية راسخة. ومن هنا، فإن المفسر لا يكتفي بالمعنى المداول للفظ،

بل يتتبع أصوله اللغوية، وصيغه الصرفية، ووظائفه النحوية، لما لهذه العناصر من أثر مباشر في توجيه المعنى وتحديد المراد. والرجوع إلى المعاجم اللغوية المعترفة يُمثل خطوة منهجة ضرورية، إذ تكشف هذه المصادر عن الاستعمالات المختلفة للفظ في لسان العرب، وتُعين على تمييز المعنى الأصلي من المعاني الطارئة أو المجازية. وبذلك يتكون لدى المفسّر إطار لغوي متكامل يُمكنه من قراءة الآية قراءة دقيقة، تراعي انسجام اللفظ مع السياق، وتمتنع من تحويل النص ما لا يحتمله من دلالات بعيدة. وفي ذلك يقول السيد الخامنئي: "أحياناً قد يؤدي الاختلاف في تركيب الآية إلى اختلاف في الدلالة والمعنى". ومن أمثلة ذلك ما كررنا بيانه غير مرة في لفظ "الولي" إذ يستعمل بمعنى الصديق، وبمعنى الحليف، وله معانٍ أخرى أيضاً. غير أنه في هذا الموضوع، وبالقرينة التي ستذكر لاحقاً، يُراد به الصديق بمعنى العلاقة والارتباط الودي، لا الصديق الذي تقوم العلاقة معه على المحجة القلبية والعاطفة الشخصية. فـ"الولي" هنا لا يُراد به هذا المعنى الأخير، لأن مورد الآية الخاص - وهو حاطب بن أبي بلتعة، كما سيأتي بيان قصته - لم يكن له مع كفار قريش الذين كان يكتبهم صدقة قائمة على المودة الشخصية، وإنما أقام معهم علاقة ودية، وأنشأ معهم رابطة ارتباط وتواصل^{١٢}.

المطلب الثاني: القواعد غير اللغوية:

- **الجري والتطبيق في التفسير وأثره في خلود الخطاب القرآني** من الصفات البارزة للخطاب القرآني كونه قابلاً للامتداد عبر الأزمنة المختلفة، وانطباق آياته على مصاديق متعددة، من غير أن يبتعد ذلك عن عمقها الدلالي وباطنها الأصيل. وهذه الصفة تمثل أحد الأسس الجوهرية لخلود القرآن واستمرارية عطائه شرعاً وهداية. أكد العلامة الطباطبائي أهمية قاعدة الجري والتطبيق بوصفها آلية تفسيرية تكشف عن هذا الامتداد الزمني للنص القرآني، وتبذر قدرته على استيعاب مفاهيم ومصاديق مستحدثة. فالنص القرآني - بحسب هذا المنهج - لا تتحصر دلالته في واقعة النزول أو في أشخاص معينين، بل تجري على كل مورد يتوافر فيه الملاك أو العلة ذاتها التي نزلت الآية بشأنها، وهو ما يعبر عنه في اصطلاح المفسرين بـ"الجري"^{١٣}. وفي تفسير السيد الخامنئي لقوله تعالى: «عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَمَا وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادُوكُمْ مِنْهُمْ مَوْدَةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ»^{١٤} يقول منتقداً الماركسية التي ترفع شعار (الدين أفيون الشعوب)، ويشير إلى أن هذا الشعار سيجعل الشعوب البعيدة عن الدين في غفلة تامة بما يسمح للاستعمار بالسيطرة عليها، ثم يشير إلى من يؤيد هذه الفكرة قائلاً: "فَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: 'لَا تَتَخَذُوا عُدُوِّي وَعُدُوكُمْ أُولَاءِ' أَيْ: مَنْ هُوَ عُدُوِّي، أَوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي يَعْرَضُنِي، أَوَ الشَّخْصِيَّاتُ وَالرِّجَالُ الَّذِينَ أَسَاسُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الدِّينَ يَجِدُ أَلَا يَكُونُ، لَا يَنْبَغِي أَنْ تَتَوَاصَلُ مَعَهُمْ أَوْ تَتَصلُّ بَهُمْ، هُؤُلَاءِ نَسَوا هَذَا، وَجَاءُوا وَأَقَامُوا اتِّصَالاً مَعَهُمْ. وَفِي كِتَبِهِمْ، كَمَا كَنْتُمْ تَرَوْنَ، تَجِدُ جَمْلَةً لِمَارْكَ، وَجَمْلَةً لِسَتَالِينَ، وَجَمْلَةً لِلَّيْنِينَ، وَجَمْلَةً لِمَاوَ، وَجَمْلَةً لِشَخْصِيَّاتٍ مَارْكِسِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ أُخْرَى؛ كَانُوا يَنْقُلُونَ عَنْهُمْ باسْتِمرَارٍ. أَمَّا هَذَا الْأَصْلُ الْقَرْآنِيُّ الَّذِي يُوجِبُ وَجُودَ تَمْيِيزٍ وَصَفَّ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْدَاءِ اللَّهِ وَأَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ وَأَعْدَاءِ الْمَذْهَبِ، فَلَمْ يَلتَزِمُوا بِهِ»^{١٥}. إن القضية الأساسية في الآية هي إمكانية إقامة المودة أو التصالح بين المؤمنين وأعدائهم، وهو مفهوم عام ينطوي على حكم اجتماعي وأخلاقي في العلاقات بين الناس؛ لكن السيد الخامنئي جرّ هذا الحكم القرآني إلى واقع معاصر، محدداً حركة الماركسية ونظرتها للدين باعتباره "مخدر الشعوب" ومحاولة سيطرة الاستعمار على الشعوب الدينية. من خلال ذلك، بين كيف يمكن أن تتجسد معاني الآية في سياق صراع الشعوب مع المذاهب المعادية للإسلام والدين، وبخاصة أولئك الذين نسقوا مع هذا المذهب. إذن، يظهر تطبيق قاعدة الجري والتطبيق هنا في مرحلتين:

- ١- المرحلة الأولى: الجري على المعنى الأصلي للأية: فهم الحكم العام حول إمكانية المودة والتصالح والتمييز بين الحلفاء والأعداء.
- ٢- المرحلة الثانية: التطبيق على الواقع المعاصر: ربط هذا الحكم بظاهرة الماركسية، وتحليل تأثيرها على الشعوب، وتحذير من الانخراط مع أعداء الدين، بما يتوافق مع الأصل القرآني.

- **الإسرائييليات: مفهومها وموقف المنهج التفسيري منها الإسرائييليات** - كما عرفها آية الله معرفة - مجموعة من القصص والروايات المأخوذة من تراث أهل الكتاب^{١٦}، ثم تسللت إلى بعض كتب التفسير والحديث والسيرة في التراث الإسلامي، وتم تداولها بوصفها مواداً ذات طابع إسلامي. فلها جذور يهودية أو مسيحية دخلت إلى الثقافة الإسلامية، وأدرجت في سياق التفسير أو التاريخ الديني، رغم افتقارها إلى السند الموثوق أو السلامة العقدية. ويمكن الاستدلال على عدم صحة الركون إلى الإسرائييليات بطرق ثلاثة:

• **الطريقة الأولى: الأساس العقلي** تشير الدراسات التاريخية إلى أنَّ كلاً من التوراة والإنجيل، وإن كانوا في الأصل وحيدين، قد تعززا لحرفي متى ومضموني. فالتوراة مثلاً قد كتبت بعض أسفارها بعد وفاة النبي الله موسى عليه السلام بفترة طويلة^{١٧}، بدليل أنها متضمنة روایات

تحدث عن وفاته ودفنه^{١٨}، فضلاً عن احتواها على مضمون لا تلتاءم مع مقام النبوة^{١٩}. أما الإنجيل، فهي - غالباً - نصوص سيرية تصف حياة نبي الله عيسى عليه السلام، ولا تمثل نصوصاً وحيانية خالصة إلا في نطاق محدود^{٢٠}. وعليه، فإن الاعتماد على مصادر محرفة أو غير موثقة في تفسير القرآن الكريم - وهو كتاب معجز ومصدر الهدى والكمال - يُعد أمراً مرفوضاً عقلاً، لما يحمله من مخاطر الانحراف عن الحقيقة وإرباك المنهج المعرفي.

• **الطريقة الثانية: الدليل القرآني** يلاحظ في الخطاب القرآني أن الإذن بالرجوع إلى أهل الكتاب ورد في سياق خاص موجّه للمشركين عند الشك في أصل الرسالة، ولم يكن تشريعًا دائمًا للمؤمنين. بل إن القرآن حذر لاحقاً من اتخاذ غير المؤمنين بطانة ثقافية أو فكرية، وبين أن ذلك يفضي إلى الفساد والانحراف، كما في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَحَذَّلُوا بِطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ»^{٢١}. وانطلاقاً من هذا، ذهب جمّع من المفسرين إلى أن الآية تمثل منعاً واضحاً من الاعتماد على أهل الكتاب في الشؤون العقدية والتفسيرية^{٢٢}.

• **الطريقة الثالثة: الدليل الروائي السنة النبوية- أيضاً-** توکد هذا الاتجاه؛ حيث وردت روايات عدّة تتهي عن إدخال روایات أهل الكتاب في الثقافة الإسلامية أو سؤالهم في أمور الدين. ومن أبرزها موقف النبي (ص) من قراءة بعض المسلمين لكتب أهل الكتاب، فقد شدد على أن ما جاء به الإسلام كافٍ في الهدى، وأن الرجوع إلى تلك المصادر قد يؤدي إلى تصديق الباطل أو تكذيب الحق. فعن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عمر أتاه فقال: إنما نسمع أحاديث من اليهود تعجبنا أفترى أن نكتب بعضها؟ فقال: ألم تهؤلوكن أنتم كما تهؤلوك اليهود والنصارى؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقية. ولو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي^{٢٣}. وفي هذا السياق يقول السيد الخامنئي: "لدينا روايات سُمِّي الإسرائيليات؛ أي الروايات الإسرائيلية، وهي روايات اختلفوا بعض اليهود - مثل كعب الأحبار وغيره - وروجوها بين الناس. فامتلا فضاء المجتمع الإسلامي بأحاديث موضوعة ثُبّتت كذباً إلى النبي (ص) وإلى بعض الصحابة الأوائل، تتضمن مدح من لا يستحق المدح، وذم من هو جدير به. وقد انتشرت هذه الأحاديث في آفاق العالم الإسلامي، ونشأ عنها نمطٌ تربويٌ منحرف، ف تكونت شخصيات الناس وتربتهم على هذا الأساس"^{٢٤}.

- **التأويل القرآني بين التنزيل التاريخي والامتداد الدلالي** عبر العصور من المرتكزات التفسيرية البارزة مسألة التأويل بمعنى البطن القرآني. وعلى الرغم من أن مصطلحي التنزيل والتأويل قد استعملما في سياقات متعددة وبمعانٍ مختلفة، فإن المقصود بهما في هذا البحث هو المعنى الذي دلت عليه الروايات: "ظاهره تزييه وباطنه تأويله، منه ما قد مضى ومنه ما لم يكن، يجري كما تجري الشمس والقمر"^{٢٥}. وخلاصة هذا المبني أن لكل آية من آيات القرآن الكريم بعدين: تزييلاً وتتأوياً. فالتنزيل يقصد به ملاحظة جميع الخصوصيات الزمانية والمكانية المصاحبة لنزول الآية، بما في ذلك سبب النزول، وهوية المخاطب، وربما الموضوع الجزئي الذي تعلقت به الآية في ظرفها التاريخي الخاص. وبعبارة أخرى، هو فهم الآية في إطارها التاريخي المرتبط بشروط الزمان والمكان لعصر النزول. أما التأويل، فيراد به تحرير مضمون الآية من تلك الملابس الزمانية والمكانية، وفصل المفهوم القرآني عن قيود سبب النزول، ثم استبطاط الرسالة العامة الكامنة في النص، ليصار بعد ذلك إلى تطبيق هذه الرسالة على المصاديق المتتجدة في كل عصر. ويُعَدّ معيار صحة هذا الاستبطاط أن يكون المورد الجديد مصداقاً حقيقياً للمعنى المستخرج من الآية، لا مفروضاً عليها فرضياً^{٢٦}. ومن الواضح أن اعتماد هذا المبني في التفسير يُفضي إلى إبقاء القرآن حياً وفعالاً في واقع الإنسان، ويجعل آياته متتجدة الحضور في ميادين الحياة المختلفة، بما يعكس خلود الرسالة القرآنية وقدرتها الدائمة على مواكبة تحولات الزمان والإنسان. يقول السيد الخامنئي في تفسير قوله تعالى: «عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِّنْهُمْ مَوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ»^{٢٧} "ليست قضيتنا قضية اختلاف عقدي، وينبغي للجميع أن يعلموا بذلك. وما تروجه الإذاعات الأجنبية وأتباع الاستكبار الأمريكي وغيرهم من دعاية مفادها أن هؤلاء يسعون إلى القضاء على كل من يحمل عقيدة مخالفة لعقيدتهم، هو ادعاء كاذب. ففي منهج الإسلام، وفي نظام الحكم الإسلامي، وفي المجتمع الإسلامي في صدر الإسلام، كان هناك أناس لا يؤمنون بعقيدة الإسلام؛ كانوا يهوداً ونصارى، ولم يكونوا معتقدين بالمعتقدات الإسلامية، ومع ذلك عاشوا في المجتمع الإسلامي. والأمر في مجتمعنا اليوم على هذا النحو أيضاً؛ ... وهنا يظهر أحد مصاديق هذا التعرض، وهو ما وقع في زمان النبي صلى الله عليه وآله، كما في قوله تعالى: «يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ» أي إنهم أخرجوا الرسول والمؤمنين. وكما تعلمون، فقد أخرجوا النبي من داره ومعيشته، ولم يسمحوا له بالبقاء في أرضه وفي مكة، بل أوجدوا ظروفًا اضطرته إلى مغادرة مكة قسراً^{٢٨}. يتبَّع من هذا التفسير أن السيد الخامنئي قد طبق "قاعدة التأويل" باعتبار التأويل انتقالاً من خصوصية التنزيل التاريخي إلى استبطاط "الملاك العام" القابل للجريان في الأزمنة اللاحقة، من غير إخلال بظهور

النص أو تعطيل لسياقه. فالآلية في مستوى تنزيلها نزلت في ظرف تاريخي محدد، كانت فيه العداوة قائمة بين المؤمنين وجماعة من مشركي قريش، نتيجة ممارسات عدوانية واضحة. غير أن السيد الخامنئي لم يقف عند هذا الإطار الزمني، بل جرّد مفهوم "العداوة" من لوازمه التاريخية الخاصة. ليستخرج منه "حقيقة القرآنية" وهي أن العداء المانع من المودة ليس مجرد الاختلاف العقدي، بل الاعتداء العملي المصحوب بالإقصاء والاضطهاد. ومن هنا، جاء قوله إن المسألة ليست مسألة اختلاف في العقيدة، إذ إن القرآن نفسه يقر بوجود غير المسلمين داخل المجتمع الإسلامي في صدر الإسلام من غير أن يجعل ذلك سبباً للصدام أو الإقصاء. وهذا التفكير بين "المخالفة الاعتقادية" و"العدوان العملي" يمثل خطوة تأويلية واضحة، حيث فصل المفهوم القرآني عن خصوصيات مصادفه الأول، وأعيد بناؤه بوصفه قاعدة حاكمة. أما الاستشهاد بقوله تعالى: «يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاَكُمْ» فلم يأت بوصفه تقسيراً مستقلاً لهذه الآية، بل بوصفه مصادفاً تاريخياً كافياً عن طبيعة العداء المقصود في آية المحتمنة. فالإخراج القسري للنبي والمؤمنين لم يكن تعبيراً عن اختلاف فكري، بل كان فعلاً عدوانياً منظماً، وهو ما يجعل العداوة في هذه الحالة قائمة على أساس الظلم والتعدى، لا على أساس العقيدة. وبهذا الأسلوب، انتقل السيد الخامنئي من التنزيل إلى التأويل؛ إذ استخلص من النص معياراً عاماً يحكم العلاقات في كل عصر، مفاده أن إمكان تحول العداوة إلى مودة، كما تشير إليه الآية، مشروط بزوال أسباب العداوة، لا بزوال الاختلاف العقدي. وهذا هو جوهر التأويل هنا: إبقاء النص حياً وفاعلاً، عبر ربطه بملاكه الكلّي، وتطبيقه على الواقع المعاصر من دون إسقاط اعتباطي أو تحويل للنص ما لا يحتمله.

- الضابطة العلمية لتفسير القرآن بين الروايات والقرائن من الجدير بالذكر أن الموافقة المطلقة للتفسير مع كل ما ورد في السنة النبوية ليست شرطاً أساسياً لصحة التفسير، وذلك لسبعين رئيسين؛ الأول أنه لا تصل إلينا أحاديث تغطي كل آيات القرآن، وبالتالي لا يمكن إيقاف فهمنا وتأنينا لتلك الآيات لمجرد غياب الرواية، والثاني أن ظاهر القرآن حجة بحد ذاته، ومن ثم يمكن التفسير بالاعتماد على القرائن العقلية والنقلية، حتى لو لم يكن هناك نص روائي صريح، طالما أن التفسير يلتزم بالمنطق القرآني وسياقه، ولا يتعارض مع الحقائق القطعية المثبتة. عليه، فإنّ منهج التفسير الفعال يجب أن يرتكز على القرائن النقلية، وخصوصاً الأحاديث الصحيحة، كمرشد أساسى لتفسير الآيات، دون إلزام التفسير بأن يكون مطابقاً لكل حديث وارد، بل يكفي لأنّه لا يتعارض التفسير مع الأخبار القطعية، بما يحقق التوازن بين النقل والعقل، ويضمن فهم النص القرآني وفقاً لمقاصده الحقيقة، بعيداً عن التأويل العشوائي أو الانحراف عن المعنى الإلهي. يقول السيد الخامنئي: "في مواجهة العدو، المقاومة والثبات يؤديان إلى تراجع العدو. يقول تعالى: «وَلَوْ قَاتَلُكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا الْأَذْبَارُ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا»^{٢٩} هذه سنة الله التي كانت من قبل ولن تجد سنة الله تبديلًا. هذه هي السنة الإلهية: إذا وقفت في وجه الظلم والاستبداد والطغيان والخيانة وجرائم المجرمين في العالم، فإنهم بلا شك سيضطرون إلى التراجع، وهذا ما يذكرنا به القرآن الكريم كسنة ثابتة في التاريخ وسنة إلهية لا تتغير، وإن شاء الله فإن هذه السنة ستتحقق عملياً".

- التمييز بين المخالفة الظاهرية والتعارض الحقيقي مع محكمات القرآن إذا جاء تفسير لأية من القرآن الكريم يتعارض مع آيات محكمة أخرى، فإن هذا التفسير لا يمكن اعتباره تفسيراً موثقاً أو مقبولاً، إذ إن القرآن نصٌّ متكاملٌ متماساً، وغاية التفسير الوصول إلى المعنى الذي ينسجم مع جميع نصوصه ولا يتناقض مع ثوابته وأحكامه. والمقصود بالمخالفة هنا ليس أي تناول ظاهري أو اختلاف لفظي يمكن تداركه بالجمع بين الدلالات، وإنما المقصود هو التعارض الحقيقي الذي يؤدي إلى إثبات ونفي حقيقة واحدة بصفاتها نفسها، فهذا النوع من المخالفة يُعد مخالفًا لروح النص ويفقد التفسير شرعيته ومصادقيته يمكن تصوّر نوعين من المخالفة عند دراسة التفسير، النوع الأول هو المخالفة الشكلية أو الظاهرية، مثل ما يحدث عند النظر إلى صيغ عامة أو خاصة، مطلقة أو مقيدة، حيث يمكن بالتحليل الدقيق والمراجعة العقلية والاجتهد الجمع بين هذه الصيغ ورفع التناقض الظاهري. فمثل هذه التباينات تعد طبيعية في النصوص الأدبية والبيانية، كما تظهر أحياناً في كتب التفسير، وهي لا تفقد التفسير صلاحيته إذا تم فهمها ضمن سياقها اللغوي والشعري. أما النوع الثاني فهو التعارض الجوهري أو التضاد الحقيقي، حيث يثبت أمر وينكر في الوقت ذاته نفس المعنى والصفات، ولا يمكن حلّه بمراعاة السياق أو الجمع العقلي، وهذا النوع هو الذي يقصد عند الحديث عن مخالفة تفسير آية بآيات محكمة أخرى. أي أن أي تفسير يفضي إلى نتيجة تتناقض مع الحقيقة القرآنية الثابتة بهذا الشكل يصبح غير مقبول، لأنه يخل بمبدأ التناسق الداخلي للقرآن ويضعف مصداقية التفسير. والسيد الخامنئي في ضمن تفسيره لقوله تعالى: «عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادُوكُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ»^{٣١} يقول: "إذا هاجر شخص إلى دار الإيمان وأصبح مؤمناً، فإنه يصبح أخاً لكم ويجب أن تحملوا

له الموذة والمحبة، وكما ذكرت هذا الحديث مراتاً - سواء عن الإمام محمد التقى أو الإمام علي النقى عليهم السلام أو غيرهم - حيث يقول: "المؤمن أخو المؤمن لأبيه وأمه" أي أن المؤمن هو أخ المؤمن من جهة الأب والأم، بمعنى أنه إذا كنا نحن مؤمنين، فسنكون قريبين من بعضنا البعض كما لو كنا إخوة من نفس الأب والأم، حتى وإن لم يكن ذلك الشخص من نسلنا الحقيقي، فإننا نقترب منه بروابط الإيمان، ونصبح متقاربين كما لو كنا من نفس الدم، تفهمون المقصود؟ في هذا التفسير، يراعي السيد الخامنئي قاعدة التمييز بين المخالفية الظاهرية والمخالفية الحقيقة للآيات المحكمة، إذ يقدم شرحاً متوافقاً مع الحكم القرآني الذي يقول: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»^{٣٢} دون أن ينقض أو يتعارض مع أي قاعدة ثابتة في النصوص. فالمخالفة الظاهرية قد تظهر في اللغة أو التعبير أو الربط بين الكلمات، لكنها تحل بالرجوع إلى السياق ومعرفة المقصود، وهذا ما يفعله الإمام عندما يوضح معنى الأخوة بين المؤمنين على أساس الإيمان بالله، لا على أساس الدم والنسب.

الذاتة والنتائج:

يقدم السيد الخامنئي رؤية حديثة في تفسير القرآن الكريم، هذه الرؤية تتمسك بالبنى التفسيرية المععتبرة في علم التفسير، لكنه - عدده - مرنة وعصرية تحاكي في مقارباتها العصر والوجود المحيط بالعالم الإسلامي، فهي تجربة تمزج بين المعقولات التفسيرية والواقع المعاش. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منهاك

- ترسیخ اعتبار للحقائق اللغوية القديمة، مع فرصة الاجتهاد في فهمها وتطبيقاتها بما يتلاءم وروح العصر.

- عدم التنازل عن القواعد غير اللغوية التي أقرّها العلماء كرفض الإسرائيّيات، والتّأكيد على التمسك بقاعدة الجري التي تلائم الفهم الواقعي للنص القرآني

المصاد:

القرآن الكريم.

الكتاب المقدس، العهد القديم.

- أحمد بن زكريا بن فارس (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ط/١، ١٩٧٩م.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ.

- الخامنئي، علي، تصريحات السيد الخامنئي خلال لقاء المسؤولين في النظام وسفراء الدول الإسلامية، ١/٢٥ / ١٣٩٧ش.

- الخامنئي، علي، في ظلال القرآن، باللغة الفارسية، ترجمة: السيد علي خامنئي، تهران: انتشارات انقلاب اسلامی (وابسته به مؤسسه پژوهشی فرهنگی انقلاب اسلامی)، ١٣٩٨هـ.ش.

- الخامنئي، علي، مروري بر مبني، روش وقواعد تفسيري حضرت آيت الله العظمي خامنه‌ای (مدظله العالی) رهبر معظم انقلاب اسلامی در تفسیر سوره‌ی توبه، ناشر: انتشارات انقلاب اسلامی، طهران، ١٣٩٣ش.

- الخامنئي، علي، هرمزمان إمام حسين (رفاق الإمام الحسين (ع) في الجهاد) انتشارات انقلاب اسلامی، طهران - إيران، ط/٢، ١٣٩٦ش.

- الخامنئي، علي، مشروع الفكر الإسلامي في القرآن، ترجمة: محمد علي آذرشب، مؤسسة صهبا، إيران، بدون تاريخ.

- الخوئي، أبو القاسم، مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، نينوى للطباعة، ط/٤، ١٤٣٠هـ.

- الرضايي الإصفهاني، محمد علي، منطق تفسير القرآن، جامعة المصطفى العالمية، قم - إيران، ١٣٨٧ش.

- السبتي، خالد بن عثمان، قواعد التفسير جمعاً ودراسةً، دار ابن عقان، القاهرة - مصر، بدون تاريخ.

- الصفار، محمد بن حسن، بصائر الدرجات، منشورات الأعلمی، لبنان، بدون تاريخ.

- الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة إسماعيليان، قم، إيران، ط/٣، ١٣٩٣هـ.ش.

- معرفة، محمد هادي، التفسير الأثري، مؤسسة التمهيد الثقافية للنشر، قم، ط/١ ، ١٤٢٩هـ.

- معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسرون في ثبوه القشيب، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، مشهد - إيران، ط/٢، ١٤٢٥هـ.

هو انت انت البنت

- ^١ السبت، خالد بن عثمان، قواعد التفسير جمعاً ودراسةً، دار ابن عقان، القاهرة - مصر، بدون تاريخ، ج ١، ص ٣٣.
- ^٢ أحمد بن زكريا بن فارس (ت ٥٣٩ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ط ١، ١٩٧٩ مـ ج ٥، ص ١٠٩.
- ^٣ ابن فارس، مصدر سابق.
- ^٤ البقرة: ١٠٢.
- ^٥ ينظر: في ظلال القرآن، باللغة الفارسية، ترجمة: السيد علي خامنئي، تهران: انتشارات انقلاب اسلامی (وابسته به مؤسسه پژوهشی فرهنگی انقلاب اسلامی)، ١٣٩٨. هامش صفحة ٢٠٥، ترجمة الباحثة.
- ^٦ الخوئي، أبو القاسم، مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ٩٣.
- ^٧ الخامنئي، علي، مشروع الفكر الإسلامي في القرآن، ترجمة: محمد علي آذرشب، مؤسسة صهبا، إيران، بدون تاريخ، ص ١٥٢.
- ^٨ التوبية: ٦٨.
- ^٩ تفسير سورة التوبية، ص ٣٨١، النسخة الفارسية ترجمة الباحثة.
- ^{١٠} التوبية: ٧١.
- ^{١١} الخامنئي، علي، مروری بر مبانی، روش و قواعد تفسیری حضرت آیت الله العظمی خامنه‌ای (مدظله العالی) رهبر معظم انقلاب اسلامی در تفسیر سوره‌ی توبه، ناشر: انتشارات انقلاب اسلامی، طهران، ١٣٩٣ ش، ص ٧٥. ترجمة الباحثة.
- ^{١٢} تفسير سورة الممتحنة، ص ٥، النسخة الفارسية، ترجمة الباحثة.
- ^{١٣} ينظر: الطباطبائی، محمد حسین، المیزان فی تفسیر القرآن، مؤسسة إسماعیلیان، قم، إیران، ط ٣، ١٣٩٣ هـ، ج ٣، ص ٦٧.
- ^{١٤} الممتحنة: ٧.
- ^{١٥} تفسير سورة الممتحنة، النسخة الفارسية، ص ٤٥، ٦٤. ترجمة الباحثة.
- ^{١٦} معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسرون في ثوبه القشیب، الجامعة الرضویة للعلوم الإسلامية، مشهد - إیران، ط ٢، ١٤٢٥ هـ، ج ٢، ص ٧٩.
- ^{١٧} الرضاei الإصفهانی، محمد علی، منطق تفسیر القرآن، جامعة المصطفی العالمیة، قم - إیران، ١٣٨٧ ش، ج ١، ص ٤٥٩.
- ^{١٨} الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر التثنية، الاصحاح ٣٤.
- ^{١٩} سفر التكوين، الاصحاح ١٩.
- ^{٢٠} إنجيل متّى، الاصحاح الثالث، رقم ١٧.
- ^{٢١} آل عمران: ١١٨.
- ^{٢٢} معرفة، التفسير والمفسرون في ثوبه القشیب، ج ٢، ص ٨٢. مصدر سابق.
- ^{٢٣} البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، المحقق: أبو هاجر محمد السعید بن بسيونی زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٢ مـ، ج ١، ص ٢٠٠.
- ^{٢٤} الخامنئي، علي، همزمان إمام حسين (رفاق الإمام الحسين (ع) في الجهاد) انتشارات انقلاب اسلامی، ط ٢، ١٣٩٦ ش، ص ٢٦٥.
- ^{٢٥} الصفار، محمد بن حسن، بصائر الدرجات، منشورات الأعلمی، لبنان، بدون تاريخ، ص ٢١٦.
- ^{٢٦} معرفة، محمد هادي، التفسیر الأثري، مؤسسة التمهید الثقافية للنشر، قم، ط ١، ١٤٢٩ هـ، ص ٣١.
- ^{٢٧} الممتحنة: ٧.
- ^{٢٨} تفسير سورة الممتحنة، ص ١٩، النسخة الفارسية، ترجمة الباحثة.
- ^{٢٩} الفتح: ٢٢.
- ^{٣٠} الخامنئي، علي، تصريحات السيد الخامنئي خلال لقاء المسؤولين في النظام وسفراء الدول الإسلامية، ١/٢٥، ١٣٩٧ ش.
- ^{٣١} الممتحنة: ٧.
- ^{٣٢} الحجرات: ١٠.